مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 01 / السنة: 2020 / ص ص: 385 ـ 407

صعود وأفول قوى الاسلام السياسي في المنطقة العربية: (دراسة تجارب المشاركة السياسية لحركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري وحزب العدالة والتنمية المغربي)

Islamic Political Powers Swing In The Arab Region: Studying The Political Experience Of The Tunisia's Annahdha Movement, The Egypt's Freedom And Justice Party And The Morocco's Justice And Development Party

تاريخ الإرسال: 2019/08/31 تاريخ القبول: 2019/11/18

أحمد خالدي (*)
جامعة الجلفة- الجزائر
مخبر التنمية والديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر
ahmedkhaldi@hotmail.com

ابراهيم بن داود
جامعة الجلفة- الجزائر
drbrahimb@gmail.com

ملخص:

يعد حراك ثورات التغيير منذ سنة 2011، كشافا عن مدى تجربة الحركات الاسلامية في الحكم من خلال المشاركة السياسية لأحزابه في كل من المشرق العربي بحزب الحرية والعدالة الاخواني في مصر وفي المغرب العربي في تجربة كل من حركة النهضة في تونس وحزب التنمية والعدالة في المغرب، ويرصد مدى نجاح الانتقال الديمقراطي في بلدانها، وانقسمت الدراسة لثلاثة محاور، جاء الأول منها لتفسير المشهد العربي بعد الحراك الثوري ومدى الانتقال نحو الديمقراطية في كل من تونس ومصر والمغرب، أما المحور الثاني فرصد تجارب الحركات الاسلامية الصاعدة في المنطقة العربية، وآليات تفعيل الديمقراطية في مشاركتها السياسية، وكان المحور الثالث لتقييم حصيلة تجارب الحركات الاسلامية وبحثت الدراسة في تساؤل مفاده، إلى ماذا يعزى اختلاف تجارب ومسارات الحركات الاسلامية في مصر وتونس والمغرب؟ فلماذا نجحت هاته الأخيرة في عبور المسار الانتقالي وفشلت في مصر؟ وخلصت الدراسة بأن مرد نجاح الانتقال الديمقراطي نسبيا في تونس والمغرب لاعتمادهم خاصيتي التدرج والتوافق، وذلك بتجاوز الاعتبارات الفكرية والإيديولوجية في تشكيل الحكومات بالنسبة للحركات الاسلامية المغاربية، تجلى ذلك في صياغة دستور توافقي لتونس، وتشكيل حكومة توافق متنوعة الاطياف

(*) - المؤلف المُراسل.

السياسية في المغرب بقيادة حزب العدالة والتنمية، وعاد اخفاق الاخوان المسلمين بتبنيهم خاصية التغيير الراديكالي وعدم مراعاة التنوع الديني والمجتمعي ممثلين بحزب الحرية والعدالة، وكذا بتبني المغالبة عوض المشاركة مع التشكيلات السياسية المتنوعة في مصر.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح السياسي؛ الحراك الثوري العربي؛المشاركة السياسية؛ الانتقال الديمقراطي؛ قوى الاسلام السياسي.

Abstract:

The Arab Revolutions of 2011 illustrate the Islamic Movement experience that is incarnated by the political participation of its parties in the Arab East (the Muslim Brotherhood's Freedom and Justice Egyptian Party) and in the Maghreb (Tunisia's Annahdha Movement and the Morocco's Justice and Development Party). This experience would have led to the democratic transition success or failure in these countries. Thus, our research paper consists of three axes. Firstly, we explained how the Arab scene was metamorphosed after the revolution and to what point Tunisia, Egypt and Morocco have reached Democracy. Secondly, we examined the emerging Islamic movements experience and the democratic process stimulation mechanisms in their political participation. Finally, we assessed the Islamic Movement experience whose revolution lasted seven years.

The study examined the question: What is the difference between the experiences and the paths of the forces of political Islam between the Islamic movements in Egypt and the Maghreb, represented by the experiences of Tunisia and Morocco, why did they succeed in crossing the transitional path in these latter and failed in Egypt? The study concluded that the success of the democratic transition in Tunisia and Morocco was due to the adoption of the characteristics of the alignment and gradualization and the compatibility of ideological and ideological considerations in forming the governments for the Maghreb Islamic movements, taking into account the specificities of the environment and the political system, This was manifested in the drafting of a consensus constitution in Tunisia, the formation of a multi-political consensus government in Morocco under the leadership of the Justice and Development Party, and the Brotherhood's failure to adopt radical radical change and disregard for religious and community diversity represented by the Egyptian Freedom and Justice Party, In contrast to the participation of the various political groups in Egypt.

***Keywords**: Political Reform; Arab Revolutionary Movement; Political Participation; Democratic Transition; Political Islamic Powers.*

EISSN: 2588-2368————————————ISSN: 2352-975X

مقدمة:

اعتبرت التجارب التي شهدتها الدول العربية لسنة2011، بمثابة منعطفا تاريخيا حاسما، أين جرى فيها التغيير فيما يعرف بالحراك الثوري العربي، أو الحراك الجماهيري أو الربيع العربي، وعلى اختلاف مسميات الظاهرة، وتعدد الأدبيات السياسية في وصفها، إلا أنها جسدت حالة استثنائية استدعت انتباه ليس المتابعين السياسيين العرب فقط.، بل شتى أقطار دول العالم لما مثلته من تغييرا في مستوى النسق والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط والمغرب العربي، والتي بدأت من شرارة البوعزيزي في تونس، لتمتد إلى مصر وليبيا ثم سوريا واليمن، وبعد حوالي سبع سنوات من الأحداث، استقر المشهد السياسي العربي على مجموعة من المخرجات، ولعل أهم حصيلة أفرزها الحراك العربي، هي وصول الحركات الاسلامية إلى السلطة في الدول التي عرفت تغييرا جذريا في النظام (كتونس ومصر)، أو الدول التي استثمرت في الهبة الثورية العربية بمواصلة الاحتجاجات للمطالبة بالإصلاحات الهيكلية على مستوى النظامين السياسي والاقتصادي، وكان وصول حزب العدالة والتنمية المغربي امتدادا للظاهرة الاسلامية المرافقة لافرازات ما بعد الحراك الجماهيري العربي، وعليه وبعد حوالي أكثر من سبعة سنوات على مرور أحداث الربيع العربي تطرح الاشكالية التالية، إلى أي مدى يمكن اعتبار الحراك العربي لسنة 2011 رافدا للتحول الديمقراطي في الأنظمة العربية التي شهدت الحراك؟ وباعتبار أن وصول الحركات الاسلامية هي أهم افرازات الحراك العربي السياسية بوصولها إلى الحكم(تونس مصر والمغرب)، فما هي أهم الآليات المفعلة أثناء التجربة الانتقالية فيما بعد اسقاط الأنظمة؟، وما مدى التكيف المتبادل مابين الحركات الاسلامية التي خاضت تجارب الحكم، وتطلعات الشعوب العربية في تلك البلدان؟ وهل يعزى نجاح استمرار البعض منها في السلطة وتكرار تجربة المشاركة السياسية في الحالتين التونسية والمغربية، إلى ذكاء التعاطي مع الوضع الانتقالي الصعب، والانفتاح عل كافة الحساسيات الحزبية والمدنية المتنوعة الأخرى؟، وهل ذلك ما أعوز الحالة

EISSN: 2588-2368———ISSN: 2352-975X

المصرية وعجل بإجهاض تجربة الاخوان، التي تشبثت في جمودها التنظيمي على حساب الحوار مع نظرائها من مختلف الأطياف الحزبية والمدنية والدينية (العلمانيون- اليساريون- الأقباط)؟ وما مدى ارساء التحول الديمقراطي لتلك التجارب؟ وسنحاول تفكيك هاته الأسئلة والإجابة عليها ضمن مباحث الدراسة الثلاثة.

المحور الأول: تفسير المشهد العربي بعد الحراك الثوري ومدى الانتقال نحو الديمقراطية في كل من تونس ومصر والمغرب.

المحور الثاني: رصد تجارب الحركات الاسلامية الصاعدة في المنطقة العربية، وآليات تفعيل الديمقراطية في مشاركتها السياسية.

المحور الثالث: حصيلة تجارب الحركات الاسلامية بعد سبع سنوات من تجربة الثورات (نسبية نجاح تجربة المشاركة السياسية في كل من تونس والمغرب، وأسباب فشلها في مصر).

- أهداف الدراسة: تتمثل في رصد تجارب الانتقال الديمقراطي ومدى تفعيل آلياتها من خلال المشاركة السياسية للحركات الاسلامية في كل من المشرق العربي، ممثلة في جماعة الاخوان المسلمين في مصر، وفي المغرب العربي ممثلة بحركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي بعد الحراك الثوري العربي، والكشف عن الفروقات الجوهرية في بنيتيهما التنظيمية والمؤسساتية، والتي عكست نجاح استمرار الحركات الاسلامية في المغرب العربي، وإخفاق نظيراتها في مصر.

- المناهج المستخدمة:

- المنهج المقارن: وذلك من خلال رصد ومقارنة تجارب كلا من الظاهرتين محل الدراسة إلا وهما الحركات الاسلامية في مصر والمغرب العربي.

- منهج دراسة الحالة: وذلك بتحليل وتفكيك ودراسة كل حالة على حدة، لرصد متغيرات النجاح والبنية التنظيمية والتفكيرية لكل من الحركات الاسلامية محل الدراسة.

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

- المقاربات التحليلية:

- **التحول الديمقراطي:** إن الدلالة الاصلاحية لكلمة "التحول" تعني المضي بخطوات مدروسة ومتفق عليها بين مختلف الفاعلين، وعند الحديث عن التحول الديمقراطي فان أول ما يرد إلى الذهن هو فك الارتباط بين "الديمقراطية والثورة"، وبين" التغيير والعنف الثوري والتخريب"، ويعرف التحول الديمقراطي بوصفه مجموعة حركات الانتقال من النظام الغير ديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، والتي تحدث في فترة زمنية محددة.

لكن هذه الحركة قد تشهد موجات ارتداد مضادة، ولعل هذا التوصيف ينطبق على تحليل ما شهدته الساحة العربية من حراك ثوري هدف لإحداث الانتقال الديمقراطي في أنظمتها، ونسعى من خلال هاته المقاربة إلى تحليل ومعرفة أي خطوات التحول الديمقراطي قد تجسدت فعليا.

- **الاصلاح السياسي:** يقصد بالاصلاح السياسي من الناحية اللغوية، التغيير، والانتقال من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه؛ وهكذا يندرج مفهوم الاصلاح السياسي ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحول السياسي ومنها: التغيير، التحول والتغيير، التحويل، . كما أنه يعتبر ركنا من الأركان الأساسية لمفهوم الحكم الراشد، وهذه المقاربة تفصح عن مدى تجسيد أركانها في دول الحراك العربي محل الدراسة.

- **التنمية السياسية:** يعتبر لوسيان باي التنمية السياسية بمثابة مقدمة للتنمية الاقتصادية، وهي التحديث السياسي وتنظيم للدولة القومية، وفق بناء لمؤسسات الدولة على الأسس الديمقراطية، وهي استقرار وتغيير منتظم، وهي اقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة، أما باكنهام فقد اعتبر التنمية السياسية كمرادف للديمقراطية والتحديث السياسي،[1] وتساعد هاته المقاربة في تحليل وتقييم تجارب الحركات الاسلامية ومدى تحقيقها لمتطلبات التنمية في كل من مصر وتونس والمغرب.

- الفرضيات:

- يرجع نجاح الحركات الاسلامية بالاستمرار في المشاركة السياسية في المغرب العربي إلى اعتماد الحوار والتوافق وبراغماتية قيادتها.

- يعود اخفاق جماعة الاخوان المسلمين في مصر إلى الجمود التنظيمي، واعتماد الاقصاء بدل الحوار وغياب التشاركية كآلية لتشكيل التوافق السياسي.

المحور الأول: تفسير المشهد العربي بعد الحراك الجماهيري ومدى الانتقال نحو الديمقراطية في كل من تونس ومصر والمغرب

يجمع الباحثون على أن الاسلاميين لم يطلقوا الشرارة الأولى للحراك الثوري في العالم العربي، بيد أنهم المستفيد الأول نظرا لرصيد المظلومية السياسية في ظل الأنظمة التسلطية، لكنهم كانوا شريكا أساسيا في الفترة التمهيدية التي سبقت الثورات ودفعوا ثمنا باهضا لمعارضتهم، كما قاموا بدور بارز خلال المرحلة الانتقالية التي تلت الحراك سلبا أو ايجابا، فقد تنوعت تجارب الاسلاميين في الماضي بين الصعود والهبوط، فمنهم من شارك في السلطة ومنهم من حازها ومنهم من أخرج منها، .وبمحاولتنا لفهم المتغير التفسيري لسلوك الاسلاميين ابان الحراك الثوري يتجلى اختلاف السياقات المجتمعية لكل تجربة، فالتجربة التونسية وان كان لها السبق والحافز إلا أن ابعادها تختلف عن التجربتين المصرية المغربية، لتباين خصوصية كلا منهم، وعليه فيجسد تباين المواقف من الحراك الثوري للحركات الاسلامية المتغير التفسيري الصريح لسلوكاتهم وأطروحاتهم الفكرية.

أولا- مواقف الحركات الاسلامية من الحراك الثوري العربي:

لم تخرج الحركات الاسلامية في كل من تونس ومصر والمغرب، في تعبيرها عن موقفها تجاه الهبة الجماهيرية، المجسدة للحراك الثوري عن مواقف ثلاث:[2]

- موقف رفض المشاركة الرسمية، مع اتاحة الفرصة للفعاليات الشبابية الانخراط في الحراك، واستثمار البحث لتقوية مواقع الفاعل السياسي في

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

عملية التفاوض، والتحول تدريجيا إلى المشاركة والانخراط في الحراك الشعبي بل وقيادته، وهو موقف الحرية والعدالة (الاخوان) بمصر .

- موقف رفض المشاركة الرسمية، وكان صارما عبر المشاركة الجزئية الشبابية، مع الاستثمار السياسي القوي للحدث في سياق دعم خيار الاصلاح السياسي والدستوري وهذا موقف حزب العدالة والتنمية بالمغرب.

- موقف الانخراط كلية في الحراك، واعتباره لحظة ثورية بامتياز يمكن استثمارها لتحقيق الاصلاحات الجذرية وتغيير النظام السياسي، وهو موقف حركة النهضة التونسية.

ثانيا- حركة النهضة التونسية ومطالب التغيير والاستجابة للحراك الثوري:

سارعت النهضة في تبني مطالب التغيير، وإزاحة النظام الفاسد، عبر تصريحات أبرز قادتها الغنوشي، وبالتالي وان لم تؤطر الحركة الهبة الثورية إلا أنها سرعان ما دعمتها وشجعت مسارها، فلا طالما كانت حركة النهضة تجرم الممارسات القمعية لنظامي بن علي وبورقيبة، وتدينها، واتضح لها منذ أول انتخابات تشريعية غداة وصول بن علي إلى سدة الحكم، حقيقة نظامه، الذي مارس على قياداتها القمع والاعتقال والنفي، واعتبرت حركة النهضة أن هذا النظام قد اهترئ، وبالتالي ساندت الحراك الجماهيري التونسي، منذ الوهلة الأولى، عبر تصريحات زعيمها الغنوشي من منفاه في بريطانيا.

ثالثا- حزب العدالة والتنمية المغربي وأولوية الاصلاح بدل الثورة:

تمثل تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي نموذجا مختلفا عن بقية الأحزاب والحركات الاسلامية العربية في مرحلة ما يسمى"بالربيع العربي"، ولعل طبيعة النظام الملكي في المغرب كان لها التأثير في الاستراتيجية التي تعاطى بها الحزب مع الثورات العربية، فالحزب كشأن بقية الأحزاب السياسية باستثناء جماعة "العدل والإحسان" يعترف بشرعية المؤسسة الملكية (المخزن) كما يسمى في المغرب، ولا يسعون إلى تجاوزها أو تغييرها بقدر ما يحاولون توظيفها والاستفادة منها بأقصى قدر ممكن، ولذلك لم يكن الخيار الثوري مطروحا على أجندة حزب "العدالة والتنمية" عندما بدأت الثورات العربية،

EISSN: 2588-2368———ISSN: 2352-975X

وإنما كان الاصلاح هو البديل الذي يطرحه الحزب في بياناته وتصريح قياداته.(3)

1- مفهوم الإصلاح السياسي: لغة يقصد بالإصلاح السياسي: التقويم والتغيير نحو الأحسن أو الانتقال إلى وضع أفضل بمحو وإزالة الأخطاء والعيوب.(4)

أما في اللغة الانجليزية فان كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع بترجمة: «A action that improves conditions »أو هي اعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة وتصليحها، فالإصلاح: هو مفهوم يطلق على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد.

«Reform means social or political change that seeks to remove corruption».(5)

ويعني كذلك: "القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسساتية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار".(6)

وعليه نجد لهذا المفهوم خصوصية تتمثل في بعدين، البعد الأول: هو أن الاصلاح يتم في ظل استمرارية النظام الحاكم، بل وأحيانا عبر القيادة نفسها أو بعد تجديدها مع استمرارية النخبة الحاكمة، أما البعد الثاني: فيتمثل في أن عملية الاصلاح تعزز من آليات المشاركة والرقابة الشعبية وحماية الحريات العامة.(7)

2- الحالة المغربية وتفعيل آليات الاصلاح السياسي: وهو الملاحظ في خصوصية الحالة المغربية المتشكلة من نظام ملكي في صلاحيات تعطى لهاته المؤسسة دستوريا، حتى بعد حراك 20 فبراير، إذ ظلت المطالب اصلاحية ضمن السلطة الفوقية الناظمة لعملية الاصلاح، إلا وهي المؤسسة الملكية بهدف الضغط عليها لتطبيق اصلاحات دستورية، للتغيير واستيعاب المتغيرات

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

السياسية والاجتماعية والتكيف ومقتضيات المرحلة ومطالب التشكيلات السياسية والإرادة الشعبية.

ولعل ذلك مرده إلى عدة أمور منها، طبيعة العلاقة بين الملك والإسلاميين والتي مرت بمراحل مختلفة من الشك والتوتر وأحيانا الصدام، إلى التفاهم والالتقاء عند مساحة مشتركة من المصالح، ومنها أيضا قناعة قادة الحزب أن الطريق الأفضل للتغيير هو الانخراط في العملية السياسية وفقا لقواعدها المعروفة، وذلك بدلا من السعي لتغييرها وما قد يترتب عنه عواقب وخيمة قد تطيحهم خارج الساحة السياسية تماما، لذا لم يشارك الحزب في التظاهرات التي كانت قد دعت اليها حركة 20 فبراير سنة 2011، وبرر الحزب موقفه آنذاك بطريقة ذكية، إذ أشار عبد الاله بنكيران الأمين العام للحزب أن حزبه لم يستدع إلى المشاركة في المظاهرات التي لا يعرف من يقف وراءها ولا الشعارات التي سترفع فيها، ولا المسار الذي ستتخذه.[8]

لكنه اختار أن يجعل من حراك 20 فبراير فرصة للضغط على السلطة لإحداث اصلاحات سياسية ودستورية لاستثمار الهبة الجماهيرية، كالتأكيد على الحاجة إلى القيام بمبادرة اصلاحية عميقة استباقية وشجاعة، تحافظ على استقرار البلاد وتستجيب للتطلعات المشروعة في الاصلاح، فهي الروح المولدة لمنعطف انتقال فئة من الاسلاميين المغاربة من جمعية دعوية(حركة الاصلاح والتجديد)، إلى حزب سياسي مدني بمرجعية اسلامية، ثم اختبار الحزب لقدرته على اعمال فلسفة الاصلاح كما عبرت عنها وثائقه التأسيسية ومؤتمراته المنتظمة، وسعى إلى تعميقه بالممارسة عبر المشاركة في ثلاث ولايات تشريعية(1997-2002-2007) من خلال تواجده في المجالس المحلية وقيادته لبعضها.[9]

فموقف الحزب من الحراك الثوري العربي يتجلى من خلال برنامجه الانتخابي لاقتراع 25 نوفمبر 2011، كلحظة قوية لتجديد دعوته إلى الاصلاح لاسيما أن سياق الحراك العربي الذي انطلق من تونس17 ديسمبر 2010، وامتد بدرجات متفاوتة إلى 17 دولة عربية، ومنها المغرب، كان

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

محرضا على المطالبة بتغييرات نوعية في السلطة ومصادر توزيع الثروة، فالحزب اقتنص اللحظة لإعادة تأكيد قدرته على ادخال الاصلاحات البنيوية التي تتوق اليها قطاعات واسعة من المجتمع المغربي، وتسويق شعار "الاصلاح في اطار الاستقرار" أي الدعوة إلى اصلاح الممارسات السياسية دون صدامات، أو تغييرات هيكلية تعرض البلاد لرجات واهتزازات اجتماعية مجهولة العواقب.(10)

المحور الثاني: رصد تجارب الحركات الاسلامية الصاعدة في المنطقة العربية، وآليات تفعيل الديمقراطية في مشاركتها السياسية

لا أحد يجادل في أن ما اصطلح عليه ب "الربيع العربي" شكل حدثا خارج أفق المتوقع بالنسبة للجميع، كما كانت تداعياته المتمثلة في بلوغ الاسلاميين السلطة بدورها مفاجئة غير مسبوقة، أبهجت بعضهم وأقلقت بعضهم الآخر، فدفع هذا الأمر أحد الصحفيين الفرنسيين إلى عنونة مقالة له في جريدة "Le Monde" بـ:"وصول الاسلاميين إلى السلطة محمولين على شظايا الربيع العربي، الاسلاميين واختبار الحكم".(11)

وشهدت المنطقة العربية في الفترة الأخيرة (2011-2012) صعودا للتيارات الاسلامية بشكل لافت للنظر وغير مسبوق على صعيد المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، إذ صعدت تيارات عدة منها تيار الاخوان المسلمين عبر جناحه السياسي"حزب الحرية والعدالة"، وحركة النهضة التونسية، وحزب"العدالة والتنمية" بالمغرب.(12)

أولا- التجربة التونسية انتخابات المجلس التأسيسي (المشاركة لا المغالبة):

أفضت أول انتخابات نزيهة حرة في تونس، عقب الحراك العربي إلى النتائج التالية: حركة النهضة بـ89 مقعدا، يليها المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعدا تليها العريضة الشعبية بـ26 مقعدا، ويفضي النظر إلى هذه النتائج إلى القول ان انتخابات المجلس التأسيسي أسفرت عن صعود لافت ومميز لحركة النهضة.(13)

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

وذهبت حركة النهضة لتشكيل المجلس التأسيسي بناء على توافقات سياسية وبراغماتية، لادارة المرحلة الانتقالية بفعالية وتشاركية لمختلف الأطياف السياسية والإيديولوجية دون اقصاء، فتشكلت الترويكا التي نعني بها الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس منذ 12 ديسمبر 2011، وتكون إلى جانب النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل من أجل العمل والحريات الحاصل على 20 مقعدا، وشكل هذا التحالف الجامع بين اسلاميين وعلمانيين ما مجموعه 138 مقعدا في المجلس التأسيسي.(14)

ثانيا- التجربة المصرية (المغالبة عوض المشاركة):

بإعلان النتائج النهائية لأول انتخابات برلمانية في مصر بعد ثورة 25 يناير2011، أفرزت تفوقا واضحا للتيار الاسلامي على أكثر من ثلثي المقاعد وتراجع واضح للتيارات الليبرالية واليسارية، وحل حزب الحرية والعدالة في المركز الأول بـ (47%)، في حين حل التحالف السلفي الذي يتزعمه حزب النور ثانيا بـ (24%).(15)

وبعد التحالف الاسلامي- الاسلامي بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور، في الانتخابات البرلمانية الذي حاز الأغلبية من مجلس الشعب بـ (72 %)، وأغلبية مقاعد مجلس الشورى بـ (83%)(16)، وتبين من خلال التوجه الايديولوجي الواحد إلى رغبة الاخوان في الهيمنة الأحادية على الحكم دون اشراك التشكيلات السياسية المختلفة.

ثالثا- التجربة المغربية:

نتيجة للاحتجاجات العامة التي اندلعت في فبراير2011، عقب موجات الحراك العربي، أعلن الملك محمد السادس عن "انتخابات مبكرة"، في عملية اصلاح دستوري بمنح المواطنين المزيد من الحقوق المدنية الجديدة والتخلي عن بعض صلاحياته الادارية، وعقب استفتاء 1 يوليو2011، تم التصديق على الدستور الجديد في 13 سبتمبر، وكنتيجة لهذا الاصلاح الذي ساهم حزب العدالة والتنمية في المطالبة به، تم تقديم موعد الانتخابات البرلمانية إلى الأمام

من سبتمبر 2012 إلى أكتوبر 2011، أعلن عن نتائجها يوم27 نوفمبر 2011، أسفرت عن فوز حزب "العدالة والتنمية الاسلامي" بـ 107 مقعدا مما يجعله أكبر تمثيل برلماني.(17)

وبعد تعيين الملك للأمين العام لحزب العدالة والتنمية في 29 نوفمبر2011، رئيسا للحكومة، بدأ مشاوراته لتشكيل تحالفه الحكومي، وكانت مع كل الأحزاب السياسية بما في ذلك المعارضة لطمأنتها، وبعد أسبوع أعلن عن تحالفه الذي ضم حزب الاستقلال، والحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية.

المحور الثالث: حصيلة تجارب الحركات الاسلامية بعد سبع سنوات من تجربة الثورات (نسبية نجاح تجربة المشاركة السياسية في كل من تونس والمغرب، وأسباب فشلها في مصر)

كان هناك شبه اجماع على أن الحركات الاسلامية هي الرابح الأكبر من الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، فقد صدق هذا التحليل في الدول التي قامت فيها انتخابات حرة ونزيهة(كما في تونس، مصر والمغرب)، وهو أمر نقل تلك الحركات إلى فضاء جديد لم تعتد عليه، وفرض عليها تحديات جديدة لم تخضها من قبل، وطرحت تلك التحديات حصيلة المشاركة في الملاحظات التالية:(18)

1- كان على الحركات الاسلامية اثبات قدرتها على استيعاب هذه المرحلة "الصفرية" في الحياة السياسية، والتخلص من ضغط الارث السياسي السابق، والانتقال من فقه الضرورة وخطاب الابتلاء والصبر إلى مرحلة الخطاب السياسي المرن والحر، كما وجب عليها تجنب السعي وراء مكاسب اللحظة والحصول على أكبر نصيب من كعكة السلطة في هذه المرحلة السياسية الحاسمة، وهي مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، والتي لم تتجاوز فيها المجتمعات بعد مساحة التحولات القلقة إلى حيز الاستقرار، فمازالت القوى التقليدية (الجيش القوى الرأسمالية، النخب العلمانية)، تمسك بمفاصل الدولة الأمنية والاقتصادية والسياسية، لذا وجب عليها أن ترتكز أولويتها

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

على بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية الراسخة، لتكون ضمانا لاستمرار الفضاء السياسي حر في المستقبل.

2- كان على الحركة الاسلامية تطوير فضاءها الفكري، والهيكلي الداخلي لترسيخ الممارسة الديمقراطية في مؤسسات الحركة، عبر القيام بانتخابات مفتوحة وشفافة، وتجاوز الأساليب القديمة التي كانت تعتمد على التزكيات والتوافقات في الاختيار بين مجموعة محدودة من القيادات النافذة، حتى وان جرت بانتخابات شكلية، وهو ما حدث فعلا داخل الاخوان المصريين بصعود جناح المحافظين على حساب الاصلاحيين، واقصائهم لهذا الأخير بقيادة أبو الفتوح ومحمد حبيب، وهو الخطأ الذي عجل بنهاية الاخوان نتيجة لغياب الرؤية المتبصرة والهيكلية داخل الحركة.

واذا كانت بعض الحركات الاسلامية في المغرب العربي (كالنهضة والعدالة والتنمية)، قد طورت أدواتها المفاهيمية، وأنضجت تصوراتها بشأن عدة مسائل مرتبطة بالفكر السياسي(كالتي تدور حول علاقة الدين بالدولة، والعلاقة بالقوى العلمانية والدوائر الغربية، وقضايا الهوية والحريات...).

فان أم الحركات (الاخوان)، بمصر مازالت أكثر جمودا بشأن هذه المسائل ولم تحسم كثيرا منها، بل مازالت تعيش جدلا واسعا بداخلها مابين المحافظين والإصلاحيين.

3- تحدي الفصل بين الدعوي والسياسي، ففي الوقت الذي حسم فيه "حزب النهضة التونسي خياره بأنه حزب سياسي، واستطاعت الحركة الاسلامية في المغرب انتاج نموذج ناجح في الفصل الكامل بين الحركة الدعوية والحزب السياسي، بقيت الحركات الاسلامية بالمشرق العربي كالإخوان المصرية، تمارس هذا التداخل بوضوح حيث غالبا مالجأت إلى تشكيل حزب يكون بمثابة ذراعا سياسية للحركة، ويخضع دوما لقيادات الجماعة، وهو أمر يوسع من هامش التداخل بين الفضاء السياسي الذي يعتمد على التكتيك والتحالفات والحسابات الواقعية، وبين الفضاء الدعوي الذي

EISSN: 2588-2368———ISSN: 2352-975X

يعتمد على التربية والدعوة وهذا ما سيسهم في تسييس العمل الدعوي، وعدم فك الارتباط بين "الداعية/والسياسي"، وكان هذا ما اتهم به "الرئيس مرسي" بخضوعه لقرارت المرشد، الذي اعتبر الحاكم الفعلي قبل الاطاحة بهم.

أولا- حركة النهضة وتجربة النجاح الجزئي للإسلاميين في تونس:

يجمع المتتبعون للشأن التونسي، على أن حركة النهضة التونسية ذات التوجه الاسلامي، ومنذ بداية الحراك الثوري التونسي والى غاية المرحلة الانتقالية، وما شهدته من محطات حاسمة، سواءا انتخابية (انتخابات المجلس التأسيسي، الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014)، أو عبر الاستفتاء على الدستور، تبنت من خلالها حركة النهضة مواقفا معتدلة، ونهجت منهجا براغماتيا من خلال رؤية واقعية من طرف قادتها، ترجمت في الوصول إلى دستور توافقي، باعتماد أغلب الأطياف السياسية للغة الحوار وتغليب الرؤى التشاركية، التي نادت بها الحركة، وماقدمته من تنازلات سياسية كان من خلالها تسهيل الوصول إلى ذلك المبتغى، وجنبت تونس مسارات عسيرة وانتكاسات للانتقال الديمقراطي فيها، عكس ما حدث في دول عربية أخرى، كمصر وسوريا وليبيا.

1- براغماتية القيادة، وأولوية الحوار لتجسيد التوافق الوطني: كانت حركة النهضة على دراية بطبيعة المشهد السياسي التونسي المتعدد، وعلى علم بشوق التونسيين الأكيد ببناء دولة ديمقراطية لا يحكمها حزب واحد، بل تتشارك في ادارتها أطياف سياسية متنوعة فادعاء الأغلبية واحتكار السلطة لا يستجيب لتطلعات أغلب المواطنين، لذلك بادرت حركة النهضة إلى تشكيل تحالف حكومي فريد في تاريخ تونس الحديث، إذ عقدت تآلفا وزاريا مع أحزاب علمانية تتباين عنها من حيث الأيديولوجيا والبرامج، وذلك تقديما لمطلب الوفاق الوطني على هاجس الحكم بشرعية الأغلبية الانتخابية، وقد لاقت التجربة الارتياح في الداخل والخارج، كنموذجا يحتذى به في التعاون بين الاسلاميين والعلمانيين.[19]

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

وفي تعليقهم على دور حركة النهضة تحديدا في جميع مراحل عملية الصياغة، مال المحللون الغربيون بوصفها على أنها حزب براغماتي، ومنظم، ومستعد لتقديم تنازلات لاسيما في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية بخصوص دور الدين في المجتمع وطبيعة النظام السياسي في تونس، على سبيل المثال يقول الباحثان فرانشيسكو كافورتا وريكي هوستراب هوغبول، أن: "البراغماتية تلعب دورا أكبر من الدور الذي تلعبه مواقف ايديولوجية ثابتة" في تشكيل النهج الذي تعتمده حركة النهضة في المناقشات الدستورية.[20]

وتتجسد براغماتية النهضة في براغماتية قيادة الغنوشي، حيث كان من أبرز دعاة التحديث بين الحركات الاسلامية، لقد سجن هذا الرجل السبعيني مرتين في ثمانينات القرن الماضي، . وعاش في المنفى إلى ما بعد رحيل بن علي، وكان ينادي بالمساواة مع التركيز على العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومنذ تأسيسها، قبلت الحركة مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة وحكم الأغلبية في ظل دستور ديمقراطي.[21]

فمن الناحية الذاتية يتبين الخطاب السياسي لحركة النهضة أنها قد دأبت في أغلب بياناتها، خلال فترة مابعد حكومة "الترويكا" الثانية على التجاوب مع مشروع "الحوار الوطني"، وعملت على اقناع اتباعها بأهمية الحكم التوافقي، وضرورته في الحالة التونسية والاستفادة من التجربة المريرة للإخوان في مصر، وخاضت حملتها لتشريعيات أكتوبر 2014، بطريقة تتجنب التصادم مع الخصوم السياسيين والتهجم عليهم، رافعة شعار"الوفاق الوطني"مؤكدة أهمية تأسيس حكومة وحدة وطنية، تشارك فيها أبرز القوى الحزبية والمدنية لتجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعانيها البلاد، وتوجه الحبيب الصيد نحو تشكيل حكومة ائتلافية، ينسجم مبدئيا مع تصور"حركة النهضة" لتجربة الحكم التوافقي/التعددي، وذلك على الرغم من تمثيليتها المحدودة في تلك الحكومة.[22]

أما موضوعيا فان النهضة على دراية بمآلات حضور الاسلاميين في المشهد السياسي في الدول العربية، وما لقوه من مصاعب آلت ببعضهم إلى الخروج من

EISSN: 2588-2368———ISSN: 2352-975X

الحكم(مصر خاصة)، لذلك كانت حريصة على تجنب الصدام مع رجالات العهد القديم في حزب "نداء تونس"، ميالة إلى تقديم مطالب المشاركة على المغالبة في التعامل مع تجربة الحكم، فقدمت نفسها للرأي العام على أنها حزب مدني- في مؤتمرها العاشر 2016-[23] كحزب ديمقراطي ذو خلفية اسلامية، يقبل التواصل مع الآخر ويتحالف معه من أجل الصالح العام، فبرزت في موقع الحزب الذي يحسن المناورة والمحاورة والتنازل، ولا يتمترس خلف أحكام ايديولوجية راديكالية أو نهائية، فربحت بذلك معركة التطبيع مع الدولة وحافظت على وجودها في حكومة يغلب عليها اللون الليبرالي العلماني.[24]

2- المسار الطويل للحوار ومخاض المرحلة الانتقالية يجسد"دستور توافقي"في تونس:

مثل الحوار الوطني منذ انطلاق التحول نقطة قوة، خلافا للبلدان التي سقطت في الصدام، كتجربة الاستقطاب الحاد بين الاسلاميين والعلمانيين في مصر، فلقد ارتكزت "اللجنة السياسية" و(المسماة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة)، منذ بداية التحول على الوفاق بين الأطراف السياسية (من أقصى اليسار إلى الحركة الاسلامية) والجمعيات المدنية والشخصيات السياسية.[25]

ولقد كرست تجربة الحوار الوطني سلوكا سياسيا تفاعليا، يمكن أن يكون قاعدة لبناء أركان الدولة المقبلة، وأبدت النهضة قدرا من المرونة والاستعداد للتنازل عن رئاسة الحكومة بطريقة سلسة، وظهر جليا أن ادارة تونس في المرحلة الانتقالية لا تلين بتحكيم منطق تسيد الأغلبية على الأقلية، بل تكون بتحكيم التوافق تأسيسا لشكل من أشكال الديمقراطية التشاركية البناءة.[26]

وهو ما اعتمدته النهضة في رؤيتها لتفعيل آليات الديمقراطية من خلال مشاركتها السياسية في الحكم، وتنازلها عنه في مقتضيات المرحلة، كإستراتيجية غابت عن مثيلاتها من الاسلاميين في تجربة الاخوان المصرية،

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

وتكمن أهمية التجربة التونسية بأنها نجحت في الوصول إلى دستور توافقي، حصل عل 93 بالمائة من الأصوات، وانتخابات برلمانية ديمقراطية اعتمدت التمثيل النسبي ومثلت كل الأحزاب والفرقاء، هذا التطور في التجربة التونسية أعطى أملا لإمكانية نجاح الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، ضمن آليات ديمقراطية مع الاسلاميين المعتدلين الذين مثلتهم النهضة بدرجة أكبر.(27)

ثانيا- حصيلة الحكم وأسباب فشل الاخوان في مصر:

وبالمقارنة مع الحالة التونسية مثلا، كشفت السنوات الستة التي تلت الحراك ضعف القيم الديمقراطية في المجتمع المصري، وعجز القوى السياسية المدنية عن التداول والحوار والتوافق على حلول وسط للخلافات السياسية، بما في ذلك تخلف وجمود الفكر السياسي للإخوان، ولعموم التيار الاسلامي، وعدم تجذر التقاليد الديمقراطية والمدنية، وهو ما انتهى إلى عجز المجتمع عن الاستحواذ عل الفضاء السياسي، وعن تحجيم تدخل الدولة ومؤسساتها في ادارة شؤون البلاد، وهو الأمر الذي يفسر حالة القبول- بل الاحتفاء- بإدارة المجلس العسكري للبلاد منذ 11 فبراير 2011، وانفراد الجيش والأمن بالحكم منذ 3 يوليو 2013، استثمارا للهبة الشعبية الرافضة لحكم الاخوان في 30 يونيو 2013، واستبعاد الحكم الجديد للقوى المدنية والسياسية الديمقراطية تدريجيا، كجزء رئيسي من تحالف 30 يونيو.(28)

1- التنافس قبل التأسيس" من الثورة الديمقراطية إلى الثورة الانتخابية":

ساعدت خارطة الطريق التي رسمها المجلس العسكري وقبلها التيار الاسلامي للتحول نحو الثورة الانتخابية، لا الديمقراطية، لأنها قامت على اعتماد قاعدة التنافس السياسي أثناء مرحلة التأسيس، فقد ساد انطباع بين القوى السياسية مفاده أن مالا يتم الحصول عليه الآن لن يتم الحصول عليه أبدا، ومنذ استفتاء مارس2011، دخلت مصر في جدالات عميقة حول قضايا ليست من صلب النظام السياسي البديل، وذلك بدلا من الشروع في عملية حوار حقيقية حول جوهر مطالب الثورة، وهو الانتقال من الحكم المطلق إلى

النظام الديمقراطي، وتغيير نمط ممارسة السلطة وتمكين الشعب، ثم تكرر الخطأ عندما تصورت النخب أن الاحتكام إلى الصناديق هو الحل، فبعد التعديلات الدستورية جاءت الانتخابات البرلمانية والرئاسية ثم استفتاء دستور 2012، ومشكلة هذه الاستحقاقات ليس اللجوء إلى الصناديق في حد ذاته، وانما اللجوء إليه بصفة متسرعة وقبل الوصول- بأكبر قدر من التوافق والمشاركة- الى قواعد التنافس والعمل السياسي.(29)

ويرى المفكر عزمي بشارة أن الحكم يحتاج إلى قرار، وفي حالة الاخوان المسلمين يتخذ في اطار تنظيم الاخوان والجماعة، لا خارجه ولا حتى بالتشاور مع أقرب الأصدقاء، وثمة لحظات يشعر فيها أوثق حلفاء تنظيم شمولي بأنهم غريبون عنه في الواقع أحيانا كثيرة، أما الشخصيات الوطنية على أنواعها (المبدئية والانتهازية)، وهي التي دعمت الاخوان في الدورة الثانية، فأقصى ما وصل إليه خيال الاخوان هو رؤيتهم بصيغة مساعدين ومستشارين..، لا شركاء في صنع القرار.(30)

ورأى خليل العناني، (31) بأن سقوط جماعة الإخوان المسلمين كان نتيجة لثلاثة أسباب رئيسية:

أولها: فشل الجماعة في التعاطي مع مسألة السلطة والحكم بنحو فعال وناجع. و**ثانيها:** المشاكل التنظيمية التي ساهمت في ارباك حسابات الجماعة، وكشفت ضعف وقصر رؤيتها السياسية، و**ثالثها:** تكالب الدولة العميقة ونجاحها في استدراج الاخوان إلى معارك جانبية، جرى فيها استنزافها وإفشالها، من خلال حملات تشويهية ساهمت كثيرا في شحن **الرأي العام** ضدها، ما أدى بخروج الكثيرين في تظاهرات 30 يونيو 2013 للمطالبة بانهاء حكم مرسي.(32)

كما أن الانتقال المفاجئ من المعارضة إلى السلطة، بفوز مرسي بالرئاسيات بفارق ضئيل- كشف حجم الانقسام العميق داخل المجتمع المصري- لحظة استثنائية، ليس بالوصول للسلطة لأول مرة فحسب، بل لطبيعة الاستحقاقات التي كان على الجماعة مواجهتها، وأهمها الانتقال من حالة التفكير

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

كحركة معارضة إلى حزب حاكم، وهو ما لم يحدث على مستوى التنظيم أو السياسات التي اتبعتها الجماعة طوال عام من السلطة، فعلى مستوى التنظيم، لم تتغير توازنات القوة داخل مؤسسة صنع القرار فيه، وخاصة مجلس الشورى ومكتب الارشاد الذي هيمن عليه التيار المحافظ، وعلى طريقة تفكير الجماعة، أما على مستوى السياسات فقد فشل الاخوان في التصرف كقوة حاكمة لديها رؤية واضحة واستراتيجيات ادارة دواليب السلطة، واعتمدت على آلية وحيدة وهي الحشد والتعبئة لتحقيق التوازن مع القوى السياسية المنافسة، حتى وهي في الحكم.(33)

2- غياب التوافق الوطني، وعمق أزمة الثقة بين "الاخوان" والفاعلين السياسيين الرئيسيين:

الملمح الأساسي للمرحلة الانتقالية في مصر منذ الاطاحة بنظام مبارك، شابها غياب التوافق، منذ أول استحقاق دستوري/سياسي في استفتاء مارس 2011، إذ أيد الاسلاميون اجراء الانتخابات أولا ، في حين تمسكت القوى الموصوفة ب"المدنية" من ليبراليين ويساريين وقوميين بوضع الدستور أولا، وبعد ذلك توالت الانقسامات حول عديد من القضايا الجوهرية، كان في مقدمتها صياغة الدستور، وقد كان من أبرز مصادر التوتر وعدم الاستقرار هو غلبة الاستقطاب الديني على كثير من الخلافات السياسية، **الأمر** الذي أوجد حالة خطيرة من تسييس الدين وتديين السياسة.(34)

وعقب فوز مرسي في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة في 30 يونيو 2012، فانه لم يعمل على تأسيس علاقة صحيحة بين الحكم والمعارضة تقوم على أساس الحوار الجاد وبناء الثقة، وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة، وبناء التوافق الوطني، بل على العكس راحت سياساته وممارساته تصب في خانة تعميق الخلافات والانقسامات مع المعارضة، وبخاصة بعد أن نكث وعود كان قد قطعها على نفسه قبيل توليه منصب الرئيس، وعدم عرض **أي** مشروع للدستور للاستفتاء الشعبي **إلا** بعد توافق وطني عليه، وقد شكل ذلك طعنة قوية في مصداقية الرئيس، وفي عام 2013، كانت الانقسامات بين مرسي وقوى

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

المعارضة التي مثلتها بالأساس"جبهة الانقاذ الوطني"، قد بلغت ذروتها خاصة بعد الاعلان الدستوري لنوفمبر 2012، والذي أحدث شرخا سياسيا واجتماعيا حادا في مصر، وبروز توجه الاخوان لفرض آرائهم على الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور، وهو ما أدى إلى انسحاب ممثلي الأزهر والكنيسة، والأحزاب والقوى المدنية منها، فضلا عن قيام الرئيس بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على مشروع الدستور رغم عدم وجود توافق وطني عليه.[35]

خاتمة:

أبانت فترة ما بعد الحراك العربي عن اختلافات جوهرية في عملية المشاركة السياسية، ومدى تكيفها مع آليات الانتقال الديمقراطي، حيث كشفت المقارنة مابين الحركات الاسلامية عن اخفاق الاخوان المسلمين في مصر، والنجاح ولو جزئيا لنظرائها في المغرب العربي (حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي)، خصوصا مع متطلبات المرحلة الانتقالية الصعبة، ويعود نجاح هذه الأخيرة لحسن ادارتها للفترة الانتقالية بالتوافق وتجاوز الاعتبارات الفكرية والإيديولوجية في تشكيل الحكومات بالنسبة للحركات الاسلامية المغاربية، اضافة إلى براغماتية القيادة السياسية التي أسست لفكرة اشراك كافة التشكيلات السياسية لتقاسم أعباء ومسؤوليات ادارة الحكم، بخاصيتي التدرج وضبط النفس، باتباعهم منهج المشاركة لا المغالبة، أين غابت لدى اخوان مصر الذين اتبعوا النظرة الراديكالية التي أخرجتهم من الساحة السياسية مبكرا، ومرد ذلك إلى غياب التوافق الوطني، وعمق أزمة الثقة بين "الاخوان" والفاعلين السياسيين، خاصة أقصى اليسار من الليبراليين، والعلمانيين والأقباط. باتباعهم لمنهج الاقصاء تجاههم في ادارة الحكم، وصياغتهم لدستور غير توافقي، أبان عن أخطاء تكتيكية ورعونة سياسية عجلت بتهاوي شعبيتهم، وألبت الرأي العام المصري عليهم، الذي خرج في مظاهرات 30 يونيو2013، استدعت تدخل المجلس العسكري الذي أزاح الاخوان من المشهد السياسي عقب بيان3 يوليو2013، وأدخل مصر في حالة من الفوضى والعنف .

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

الهوامش والمراجع:

(1)- مراد شحماط ولبني جصاص، "التنمية السياسية :مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد38، بيروت، ربيع 2013، ص 37.

(2)- بلال التليدي، الاسلاميون والربيع العربي"الصعود التحديات تدبير الحكم (تونس مصر المغرب اليمن)، ط1، مركز نماء للدراسات، بيروت، 2012، ص66.

(3)- خليل العناني، الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي:أسئلة المشروع والايديولوجيا والتنظيم، مجلة سياسيات عربية، العدد18، كانون الثاني/يناير 2016، ص47 .

(4)- محمد سعد أب وعامود، محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية، في كتاب مصطفى كامل السيد الاصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص535

(5)- أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي والحكم الراشد "اطار نظري"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص28.

(6)- محمد سعد أبوعامود، مرجع سابق، ص535.

(7)- عبد الكريم بن حمود الدخيل، الاصلاح في المملكة العربية السعودية الأبعاد السياسية والاقتصادية" في كتاب مصطفى كامل السيد الاصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص171.

(8)- حزب العدالة والتنمية لن يشارك في مظاهرات 20 فبراير من أجل التغيير، جريدة التجديد، 18شباط/فيفري2011.

(9)- مجموعة الخبراء المغاربيين، الاسلاميون والسلطة في المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد10، مارس2013، ص4.

(10)- مجموعة الخبراء المغاربيين، مرجع سابق، ص5.

(11)- Alain Gresh, «sur les braises du printemps arabes":Les Islamistes àl 'epreuves du pouvoire» ,Le Minde diplomatique (novembre2012) ,pp1et 20-21.

(12)- علي عودة العقابي، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغير في البلدان العربية، مجلة، عدد، ص 157.

(13)- عائشة التايب، قراءة في مضامين ودلالات نتائج الأنتخابات في تونس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير 2012، ص13-14.

(14)- أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس:الدرب الطويل نحوالتوافق:قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير 2014، ص2.

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

(15)- أماني صالح العرعير، الانتخابات والتحول الديمقراطي:دراسة مقارنة بين النموذج التونسي والمصري"2011-2016"، رسالة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم والادارية، جامعة الأزهر، غزة، ص164.

(16)- محمود عبده، أزمة التمكين:دراسة في التجربة الاسلامية في مصر(2012-2013)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، بيروت 2016، ص54-55.

(17)- قطاف تمام اسماء، دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة في توتس نموذجا"، رسالة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013، ص109-110.

(18)- نواف بن عبد الرحمان القديمي، الاسلاميون وربيع الثورات: الربيع المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، أبريل 2012، ص21-22.

(19)- أنور الجمعاوي، الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية يعدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4 المجلد الأول، ربيع 2013، ص167.

(20)- مونيكا مارس، **أي** أسلوب أعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الاقناع الاكراه، أو تقديم التنازلات، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنز، الدوحة، رقم 10، فبراير2014، قطر، ص6.

(21)- مروان بشارة، العربي الخفي"وعود الثورات العربية ومخاطرها"، تر موسى الحالول، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،، 2013ص191.

(22)- أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس:الدرب الطويل نحوالتوافق:قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، مرجع سابق، ص8.

-(23) قرار حركة النهضة في مؤتمرها العاشر، المنعقد في 23ماي2016، بالفصل بين الدعوي والسياسي، والتحول **إلى** حزب "مدني ديمقراطي غير ديني" .

للمزيد انظر:قرار حركة النهضة التونسية بالفصل بين الدعوي والسياسي"الخلفيات والعوامل الداخلية والخارجية"، وحدة الدراسات المغاربية، أب وظبي، 14 يوليو2016.

(24)- أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس:الدرب الطويل نحوالتوافق:قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، مرجع سابق، ص8-9.

(25)- حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص8.

(26)- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس:الدرب الطويل نحوالتوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير 2014، ص26-28.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

(27)- حسن كريم، خمس سنوات بع الربيع العربي، ما الذي حدث؟، أوراق سياسات،، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، عدد 3، سبتمبر 2015، ص2.

(28)- فؤاد السعيد، الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية المصرية في نظام 30يونيو/3يوليو، في كتاب التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011"أوراق ورشة عمل من تنظيم الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية"، ط1، شرق الكتاب، بيروت، تموز 2016، ص130.

(29)- عبد الفتاح ماضي، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص- 25-26.

(30)- عزمي بشارة، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة، مجلة سياسات عربية، العدد4، سبتمبر 2013، ص14.

(31)- خليل العناني: باحث متخصص في الشؤون الاسلامية ومحاضر بجامعة دورهام بريطانيا

(32)- خليل العناني، جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، مجلة سياسات عربية، العدد4، سبتمبر 2013، ص18.

(33)- خليل العناني، جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، مرجع سابق، ص19.

(34)- نفس المرجع، ص175.

(35)- علي الدين هلال وأخرون، مرجع سابق، ص176.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X